

السياسة العمومية المحلية على ضوء القرار المحلي

السطي زكرياء

طالب باحث في القانون العام

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان

ملخص

على الرغم من الانتقادات الموجهة لرؤية الطرح الفائلة بالتعددية، وإشراك الكل في سلطة اتخاذ القرار، والتمثلة في كون الطبقات الغنية من رجال أعمال وساسة محنكين والطبقات المتوسطة، تبقى تتوفر على كامل الحظوظ للاستيلاء على سلطة القرار، من خلال الوصول إلى الحكم، فإن طبقات أخرى لا تستطيع ذلك لعدم توفرها على سلطة المال المتوفرة لدى رجال الأعمال، التي بواسطتها يستطيعون الحشد والتعبئة من خلال عملية التمويل، وحتى رجال الأعمال، فهم لا يساندون إلا الجمعيات والهيئات السياسية التي تتبنى مصالحهم وأفكارهم والتي تؤيد قضاياهم. إلا أنه مع ذلك يمكن القول إن التنافس يبقى شيئاً مشروعاً من أجل اكتساب القوة والوصول إلى الحكم، وإنتاج القرار أو التأثير في مصادر إنتاجه، بين كل المكونات السياسية والاجتماعية في الدولة الرأسمالية التي تفتح المجال لكل من أجل التنافس على قدم المساواة والسماح بالتصارع في إطار ديمقراطي، من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة.

في حين يطرح موضوع السياسات العمومية المحلية والقرار المحلي، عدة إشكالات تتعلق بالإطار النظري والمنهجي، منها: موضوع السياسات العمومية المحلية والقرار المحلي من جهة، ثم إشكالية المقترَب من جهة ثانية، وكذا السياسات العمومية المحلية وإشكالية العلاقة بين المركزي والمحلي من جهة ثالثة.

abstract

Despite criticisms leveled at the pluralistic approach and the inclusion of all in decision-making power—criticisms that the wealthy classes, including businesspeople, seasoned politicians, and the middle class, retain the advantage of seizing power through access to government—other classes are unable to do so due to a lack of the financial power possessed by businesspeople. Businesspeople use this financial power to mobilize and rally support through funding, and even they only

support associations and political bodies that align with their interests, ideas, and causes. Nevertheless, it can be argued that competition remains legitimate for gaining power, accessing government, and influencing decision-making processes or the sources of decision-making. This competition exists among all political and social components in a capitalist state that allows for equal competition and democratic debate to achieve goals, participate in decision-making, and shape public policies.

While the topic of local public policies and local decision-making raises several issues related to the theoretical and methodological framework, including: the topic of local public policies and local decision-making on the one hand, then the problem of the approach on the other hand, as well as local public policies and the problem of the relationship between the central and the local on the third hand.

مقدمة

موضوع السياسات العمومية المحلية والقرار المحلي، من المواضيع الجديدة في مجال الحقل العلمي المتعلق بوحدة التكوين والبحث في القانون الدستوري وعلم السياسة؛ ذلك أن مجال البحث في ميدان القرار المحلي على مستوى العلوم الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لازال يفتقر للدراسات المعمقة في الموضوع. ويبقى مجال البحث في القرار المحلي والسياسات العمومية المحلية، يندرج في نطاق عام من خلال مواضيع اللامركزية والإدارة المحلية، كحقل معرفية شاملة تذوب مجال الدراسة في القرار المحلي، ولا تحيطه أو تخصه بشكل دقيق ومنفصل بحقل علمي محدد؛ حيث يبقى مجرد مجال معياري في الدراسة. يطرح موضوع السياسات العمومية المحلية والقرار المحلي، عدة إشكالات تتعلق بالإطار النظري والمنهجي، يمكن حصرها في عدة عناصر منها: موضوع السياسات العمومية المحلية والقرار المحلي من جهة، ثم إشكالية المقترَب من جهة ثانية، وكذا السياسات العمومية المحلية وإشكالية العلاقة بين المركزي والمحلي من جهة ثالثة. فأين تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع إذن؟

أهمية البحث في موضوع السياسات العمومية المحلية والقرار المحلي، تكمن في عدة عناصر، ومحددات وأبعاد، وسياقات يمكن اجمالها في: لماذا السياسات العمومية؟ لماذا القرار المحلي؟ تم لماذا الفاعلون المحليون؟

أولاً: موضوع السياسات العمومية المحلية ومسلسل اتخاذ القرار المحلي من قبل ممثلين محليين ومنتخبين يهم الجميع؛ فهو يهم الباحث، والمواطن العادي، والحقوقي، والمسؤولين، ومختلف فئات المجتمع

ثانياً: الأهمية الأكاديمية؛ حيث تمحورت معظم الدراسات حول القرار الإداري والإجراءات القانونية المرافقة له، أو لتي خفي الإدارة

للقرار المتخذ، ومحاولة إعطاء مفهوم للسلطة التقديرية للإدارة، الجباية المحلية، الانتخابات المحلية؛ في حين أن القرار المحلي، محور السياسات العمومية المحلية، الذي في نفس الوقت ذو طبيعة قانونية، وسياسية، واجتماعية، وإدارية، ما كان ليعرف تطوراً لولا مساهمة حقول معرفية في دراسته، وبلورة نظريات علمية في هذا المجال؛ من خلال علم الاقتصاد والمحاسبة وعلم الإدارة.

ثالثاً: ظهور أنماط جديد في مقارنة التنمية على المستوى الوطني، وتراجع أدوار الدولة في ظل تنامي دور المحلي، واللجوء الى البحث عن شركاء جدد في رسم السياسات العمومية بصفة عامة.

رابعاً: وجود "مجال محفوظ" للجماعات المحلية، من خلال تقسيم إداري منسجم وفعال بين الوحدات الإدارية، يجعل منها اليات تتوفر على هامش كبير لتدبير الشأن العام المحلي؛ من خلال سلطة اتخاذ القرار المحلي و وضع سياساتها العامة المحلية في استقلالية وفي معزل عن تدخل المركز، وليس مجرد امتداد طبيعي وجغرافي للدولة المركزية.

خامساً: توفر الجماعات المحلية على سلطة تنظيمية. وهذه السلطة التنظيمية هي التي جاءت بها المقترضات الدستورية للدفع بسياسة اللامركزية الى أبعاد وسياقات اخرى، تجعل من الجماعات المحلية وسيلة أداء لخدمة التنمية المحلية.

التشابه الكبير في الممتلكات العامة للدولة والممتلكات العامة المحلية؛ الشيء الذي يؤدي إلى نوع من التوازن، وإمكانية الحديث عن تقطيع جماعي متوازن من زاوية الملك العام؛ بحيث لا يمكن تصور لامركزية تجعل الحدود بين الجماعات في الدولة، إلا من خلال معيار المنافسة في سبيل تنمية هذا الملك العام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الخدمات العامة المحلية؛ على اعتبار أن السياسات العمومية، ومن خلال مسلسل اتخاذ القرار الذي يشكل معطى مهما لرصد تطور جماعة معينة، بحيث أن موضوع السياسات العامة أصبح يؤخذ كمؤشر من بين المؤشرات لتقييم عمل الأنظمة السياسية في إدارة الحكم وتدييره.

ركزت مؤسسة البنك الدولي في تقريرها عن مؤشرات إدارة الحكم للعشر سنوات ما بين 1996 و2006؛ بالأساس على مدى قدرة الحكومات على بلورة وتنفيذ سياسات عامة ومدى مصداقية التزام هذه الحكومات بتلك السياسات كمعيار للفعالية الحكومية، وذلك من خلال معايير مضبوطة اعتمدها في عملية تقييمها للسياسات العامة القطاعية بمختلف الدول المعنية بمنحها المالية والتي حددتها في المعايير والمؤشرات التالية وهي:

أولاً: نوعية الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومات لتلبية الطلبات الاجتماعية ونوعية أجهزة الخدمة ودرجة استقلاليتها عن الضغوطات السياسية وغيرها من الضمانات الفعلية. والمقصود بهذه الأجهزة بطبيعة الحال ليس سوى مؤسسات الجماعات المحلية.

ثانياً: إبداء الرأي والمساءلة الديمقراطية وحرية التعبير والتنظيم وتكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام والاستقرار السياسي وغياب مسببات العنف السياسي الرئيسية وكذا مدى قدرة المواطن في بلد ما على المشاركة في انتخاب اعضاء حكومته بشكل حرونزيه.

ثالثاً: مؤشرات الإرهاب والاستقرار السياسي وانعدام العنف؛ أي مختلف التصورات المتعلقة باحتمال زعزعة استقرار الحكم من خلال وسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك الأعمال الإرهابية والانقلابات العسكرية.

رابعاً: معيار الفعالية الحكومية؛ أي نوعية الخدمات العامة ووضع السياسات العامة ومدى مصداقية والتزام الحكومات بتلك السياسات ونوعية الإجراءات التنظيمية وقدرة الحكومة على

تنفيذ قرارات وإجراءات تنظيمية سليمة تسمح بتشجيع القطاع الخاص وتميمته ومدى سيادة القانون ومدى ثقة الناس فيه. وكذا مؤشرات مكافحة الفساد ومدى محاربة استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب خاصة ومكاسب شخصية بما في ذلك أعمال الشطط واستحواذ أصحاب المصالح الشخصية على ممتلكات الدولة.

أولا - توسيع مجال اختصاص المحلي بالمغرب للمشاركة في تدبير التنمية

عمل المغرب إعمالا بهذه التوصيات، على توسيع مجال اختصاص المحلي ليشرك أكثر في تدبير التنمية. مما أدى الى تجاوز المفهوم الضيق للإدارة المحلية المتمثل في السلطة التنفيذية، إلى جعلها سلطة تنظيمية وتشريعية ووسيلة أداء في يد النخبة المحلية لتدبير الشؤون العامة المحلية. وبعبارة تقول الأوضح أن تكون الجماعات تحت سلطة مجلسها تنفذ سياساته وقراراته المحلية من خلال هيكله المحلية، وتكون مسؤولة أمامه مما سيسمح بتحقيق درجة كبيرة من التمثيل الشعبي في عملية صنع القرار المحلي ويجعل النخبة المحلية تتحمل مسؤولية القرار المحلي المتخذ من قبلها والبحث عن الوسائل الناجعة لتلبية الطلبات الاجتماعية. فإلى أي حد يلعب القرار المحلي دورا محوريا في تطوير جماعة ما ؟

انطلاقا من هذا التصور كان من الضروري التركيز عما هي الإجراءات المتخذة في بلورة القرار المحلي؟ وما هي حدود اتخاذه في ظل المركزية الحالية والبيروقراطية السائدة؟ بحيث أن اللام كزية كشعار في الخطاب السياسي والرسمي لا تكفي في ظل الصلاحيات المحدودة المخولة للجماعات المحلية والتي من المفروض أن تنظم نفسها بشكل مستقل عن الوصاية الإدارية، في إطار صلاحيات أوسع من خلال نقل العديد من السلطات التنفيذية والتشريعية لهذه الجماعات في حدود متطلبات إدارة شؤونها اليومية المحلية، وذلك من خلال إعادة تحديد الصلاحيات والاختصاصات والأدوار في إطار النطاق الجغرافي للوحدات المحلية. وهذا ما سيسمح بان تتحول وتتطور هذه الجماعات من مستقرات سكنية وعمرانية إلى وحدات منتجة تفتح مجالا أوسعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، في ظل السيادة العامة للدولة بطبيعة الحال.

فإذا كان المجلس الجماعي مشكلا من ممثلين ونخبة هي أصلا من هذا المجال المراد تطويره وتنميته، والتي من المفروض منطقيا، أن تكون لها القدرة والكفاءة في عملية صنع القرار، فهل هناك علاقة جدلية واعتماد متبادل بين هذه النخبة والمجتمع المنبثقة منه؟، أم أن تطور هذه الجماعة جاء نتيجة اهتمام وأولوية أعطيت لها من قبل الدولة؟ أو أن هذا التطور جاء نتيجة تدخل فاعلين آخرين؟؛ من جمعيات ومنظمات غير حكومية؟ أو منظمات دولية؟ أو جاء نتيجة منطقية لتوفر هذه الجماعة على موارد طبيعية؟ و نتيجة لموقع استراتيجي سمح لها بالتطور بشكل مستقل عن أي تدخل؟، أم أن كل هذه العوامل اجتمعت كلها وسمحت بتطور هذه الجماعة؟

حتى وإن اجتمعت كل هذه العوامل، فإنها تحتاج إلى اتخاذ قرار لبلورتها في إطار سياسة عامة محلية، فالقرار المحلي يعد المعيار والمؤشر الأهم في رصد التطور الذي عرفته هذه الجماعة؛ بحيث أن درجة ومستوى وقوة وأهمية القرارات المتخذة من قبل المجلس؛ تعتبر محددات أساسية للسياسة العامة المحلية على مستوى الجماعة.

غير أن هذا البعد في أهمية القرار المحلي في إطار جدلية الاعتماد المتبادلة، في معادلة التطور والنمو واتخاذ القرار المحلي؛ ليس كافيا لوحده في تحقيق التطور، بل تبقى عوامل أخرى لها تأثير بالغ الأهمية في المشاركة ورافعة في عملية التنمية؛ كالتخطيط والتنفيذ والتمويل والاستثمار في القدرات المحلية؛ بحيث أن معطيات أخرى جوهرية مصاحبة لذلك تبقى ضرورية؛ كالثقافة والقيم الرمزية السائدة والمستوى التعليمي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والموارد المادية والبشرية المتاحة، وكذا الجوانب القانونية والتنظيمية والمعطيات البيئية والمناخ السياسي والاجتماعي السائد.

لكن هذه النخبة المحلية من أعيان ووجهاء ومتقنين وطبقات العمال والفلاحين والتجار والمستثمرين، والموظفين والمهنيين والمسؤولين وغيرهم؛ هل لهم القدرة على وضع سياسات عامة محلية تستجيب للمشاكل والمتطلبات التنموية وتحقيق الرفاه ووسائل العيش المستدام

والخدمات اليومية للمواطن؟ هل هذه النخبة مؤهلة سياسيا وتاريخيا وثقافيا للقيام بهذا الدور؟

هل تجربة اللامركزية تجاوزت مجرد الشعار في الخطاب السياسي للسلطة المركزية؟ فرضت السلطة المركزية حولا وحددت اختصاصات، لم تخضع لأية معايير جغرافية أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية أو خصوصية، ودون أن تسمح للمحلي بتنظيم نفسه بشكل مستقل عن سلطة الدولة: بحيث أن جميع القوانين المنظمة لسياسة اللامركزية والجهوية، كلها قوانين حددت اختصاصات تسري على جميع الوحدات المحلية، دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاستثنائي والخاص لهذه دون تلك، ودون مراعاة خصوصياتها حتى تستطيع وضع سياساتها العامة المحلية الخاصة بها، واتخاذ القرارات المناسبة لطبيعة مجتمعها المحلي. وهذا ما يقودنا الى طرح السؤال الجوهرى المتعلق بما هو المقصود بالسياسات العمومية المحلية؟

يثير موضوع السياسات العامة؛ مقرونا بمفهوم المحلي؛ العديد من التساؤلات التي تندرج في إطار إشكاليات متعددة الأبعاد، حول المفاهيم والحقول المعرفية والمنهجية المرتبطة بهما؛ فالموضوع في ارتباطه بالمحلي يقلق البعض، بحيث كيف يمكن إدراجه في علم السياسة بشكل تعسفي دون تحديد الإطار المنهجي لتناوله؟

فالسياسات العامة من المباحث الأساسية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن 20، في علم السياسة كمبحث يعنى بمسلسل اتخاذ القرار ومساراته، انطلاقا من وجود طلبات وقضايا ومشاكل اجتماعية ومحاولة الفاعلين السياسيين إيجاد حلول وتقديم إجابات عنها؛ من خلال ما تتخذه من قرارات سياسية واجتماعية واقتصادية. لكن إذا كان هذا هو ما تعنيه السياسات العامة، فماذا نقصد بها في اقتنائها بالمحلي؟ وماذا نقصد بمفهوم المحلي؟ وهذا التساؤل يحيلنا إلى تساؤلات أخرى، وهي: ماذا نقصد بالمركزي؟ وماهي العلاقة بين المحلي والمركزي؟ وما هي طبيعة وحدود هذه العلاقة؟ وهل هذا المحلي متغير مستقل ام متغير تابع لهذا المركزي؟ وما هو منطق وآلية اشتغال كل واحد منهما ومدى استقلاليته عن الآخر؟

حينما نتحدث عن المحلي، فان الدلالة والأبعاد تحيل إلى أنه مجرد وحدات ترابية في إطار التقسيم الترابي والإداري، تابعة للدولة ولسلطتها ومجرد امتداد طبيعي وجغرافي لها. هذه السلطة

تكون على المستويين العمودي والأفقي، أي المركزي وعدم التركيز الإداريين. وقد يحيل مفهوم المحلي كذلك إلى شكل من أشكال التنظيم الإداري داخل الدولة كالية لضبط المجمع. إن موضوع السياسات العامة، من أهم المباحث الأساسية في حقل علم السياسة، حيث انه مبحث يهتم بمسار ومسلسل اتخاذ القرار؛ من خلال المشاكل الإجرائية الأساسية والمطالب والحاجات الاجتماعية التي تعبر عن موقف أو حالة شعور بعدم الرضا، وتحرك الفاعل السياسي لاتخاذ قرار في ظرف معين لحل المشكل والاستجابة للمطالب المتنوعة والمتعددة للسكان؛ من خلال خطط وبرامج وبدائل تهدف تحقيق منفعة معينة تتم بلورتها من خلال ما يطلق عليه السياسات العامة.

فحينما نقول بالتدبير المحلي والسياسات العمومية المحلية والقرط العام المحلي، فكل هذا يحيل إلى الديمقراطية والاستقلالية في تدبير الشؤون المحلية وإلى استراتيجية التنمية التي تنهجها النخبة على المستوى المحلي الذي اعتبر مجالا متميزا لملاحظة التحولات الطارئة في السياسات العامة على المستوى الوطني.

لكن ماذا نقصد بالمحلي في هذا الاتجاه؟ وهل هناك تأثير للمحلي في عملية صنع القرار على المستوى المركزي؟.

ثانيا - تأثير القرار المحلي في عملية صنع القرار على المستوى المركزي

مفهوم المحلي؛ هو تدبير لشؤون المواطن من قبل النخبة المحلية؛ من خلال اتخاذ قرارات محلية تهتم الطلبات المحلية، ومن خلال تقديم خدمات بفاعلية وبأقل تكلفة، من خلال المصادقة على المخططات والميزانيات وتنفيذ المشاريع والخدمات المقررة في إطار الصلاحيات المخولة لها يستفيد منها الجميع بشكل كلي وسريع ومباشر ومرضي لجميع فئات المجتمع بمختلف مشاربهم ورغباتهم ومصالحهم وشؤونهم اليومية.

تلك هي الأهمية الاجتماعية للقرار المحلي: حيث تتجلى من حيث تأثير القرار على أحوال الناس، وأحوال البيئة الاجتماعية والمجال، التي اتخذ فيها من حيث التخطيط والتنفيذ، خدمة لتنمية الفرد والمجتمع وضمان وسائل العيش المستدامة للناس.

من هذا المنطلق؛ لا تكون للتنمية شرعية لدى المواطن، إلا إذا كان يستفيد منها بشكل كلي، سريع ومباشر أيضا، وهذه هي الحدود التاريخية لحركة التحرير الوطني؛ المواطن المغربي قبل التضحيات من أجل الدخول في مرحلة التحديث وتحقيق تنمية وطنية يستفيد منها؛ كان ينتظر أن يستفيد من تضحياته أو يستفيد منها الجيل اللاحق فيما بعد، فهل هذا الخطاب فقد مشروعيته؟ وذلك حتى وإن تحققت التنمية في العديد من المجالات، إلا أنه لم يستفد منها بالشكل الذي كان يطمح إليه؛ هل التنمية هي مطلب في حد ذاته؟ أم أنه أحيانا التنمية ليست في صالح المواطن؟ بعض المشاريع التنموية الضخمة كالسدود وطريق السيار تشكل نقمة على المواطن؛ الذي تضرر من استفادته على هامش الطرق الوطنية والإقليمية؛ كما هو الشأن بالنسبة للباة بمركز بن جرير؛ حيث لاحظت كيف أن مستعملي الطريق السيار يتعرضون للرشق بالحجارة وما خلفته هذه الطريق من استياء لدى الساكنة؛ أو حرمانه من الاستفادة من الفرشة المائية كما هو الشأن بالنسبة لساكنة درعة بعد بناء سد المنصور الذهبي بورزازات؛ حيث طالب السكان بإطلاق مياه السد بشكل دائم والاعتذار جبرا للضرر كطلب عام لساكنة وادي درعة. لذلك أصبحنا نحتاج لنمط من التنمية المحلية يشرف عليها هو بنفسه ويصنع سياستها العامة بنفسه: ويتخذ القرارات بنفسه على المستوى المحلي.

فالديمقراطية كإحدى المطالب العامة، تحيل بشكل بسيط إلى بنية اختلاف، ومصالح متناقضة لعدة طبقات وشرائح اجتماعية، في إطار التنضيد الاجتماعي المنسجم أو المتنافر أو المتعايش ويضم طبقات العمال، الفلاحين، التجار، المهنيين، الموظفين، المستثمرين، المثقفين؛ كلها فئات اجتماعية عديدة ومتنوعة وذات مصالح متناقضة، تستطيع تنظيم نفسها بشكل ديمقراطي ومستقل عن تدخل وتوجهات الدولة أو السلطة المركزية؛ أي قوى محلية تستطيع الوقوف في وجه النزعات التسلطية للدولة، وهذه الأخيرة يبقى لها دور المنسق وخلق التسويات. وهنا فقط تكمن مشروعيتها كعنصر تنظيم ومواكبة؛ حيث تعمل على تأمين عمل جميع القوى العاملة داخل المجتمع. وبما أن مفهوم المحلي قد يحيل إلى مؤسسات منتخبة تديرها نخبة تعمل في إطار نوع من الاستقلالية، يفترض فيها القدرة على رسم سياساتها العامة بنفسها، وتكون محلية

ولبلورتها تتخذ لذلك سلسلة من القرارات لتلبية الطلبات والمشاكل الاجتماعية المحلية، تقديم الحلول والإجابات من خلال مسلسل القرار المحلي؛ وهذا ما يطلق عليه تدبير الشأن العام المحلي أو رسم السياسات العمومية المحلية.

لكن من خلال هذا المنظور، هل يمكن اعتبار المحلي مجرد البنية لتنفيذ السياسات العامة التي تتم بلورتها على المستوى المركزي أو السياسات العامة الوطنية بالمفهوم الشمولي؟ وهل السياسات المحلية تؤدي إلى تغييرات في السياسة العامة من خلال شبكة الفاعلين وإعادة تركيب الفعل السياسي المحلي.

اقتران السياسات العامة بمفهوم المحلي، يحيل إلى أن السياسات العامة المحلية هي مسلسل بلورة القرار المحلي وتنفيذه من قبل النخبة المحلية، من أجل تلبية المطالب المحلية أو القضايا المحلية. وهنا يظهر التمييز بين مسلسل اتخاذ القرارات الحكومية على مستوى الدولة ككل، ومسلسل اتخاذ القرار على المستوى المحلي، أي الجزء من الكل؛ بحيث أنه حتى سياسة اللامركزية فهي قرار حكومي يدخل في إطار السياسات العامة للدولة للنهوض بالتنمية المحلية كصورة مصغرة، والتنمية الإقليمية في صورة أكبر منها، إلى تنمية جهوية في صورة أكبر من ذلك؛ لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة على مستوى الدولة ككل، وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي؛ الشيء الذي يثير العديد من الإشكالات والمقاربات، بحيث أن عناصر السياسات العامة هي مطالب وقضايا ومشاكل. فماهي الإشكاليات التي يطرحها موضوع السياسات العامة في اقترانها بمفهوم المحلي؟

ثالثا - دور الدولة ووظيفتها في ظل تنامي دور المحلي

من الإشكاليات التي يطرحها الموضوع، نجد مفهوم الدولة ودور هذه الأخيرة ووظيفتها في ظل تنامي دور المحلي، وفي سياق أصبح يتميز بنقل سيادتها أو ما يطلق عليه "بأزمة مفهوم السيادة". إن إثارة هذا الجدل سببه تراجع أبعاد الدولة على المستوى المجالي، مما يفضي إلى التساؤل عن المفهوم الجديد للسيادة في ظل العولمة واقتصاد السوق؟ وكذا التساؤل حول مفهوم

الحدود في ظل هذه العولمة؟ وهذه المفاهيم لها ارتباط أيضا بأسئلة منهجية يمكن حصرها فيما يلي:

هل هناك نخبة محلية قادرة على رسم السياسات العمومية المحلية واتخاذ القرار المحلي لذلك، والتي تهتم بتدبير الشأن العام المحلي، وتقدم بذلك حلولاً وإجابات للمشاكل والطلبات الاجتماعية المطروحة محلياً، في إطار حكمة جيدة هل هذه النخبة مؤهلة أيديولوجياً لتدبير الشأن العام المحلي؟ وهل هذه النخبة مستقلة في سلطتها عن سلطة الدولة وعن منطق اشتغال هذه الأخيرة؟ هل هناك سلطة تنظيمية محلية بمعنى برلمان مصغر يشرع ويرسم سياسات عامة محلية ويتخذ لذلك قرارات عامة محلية، كجهاز تنفيذي متميز عن سلطة الدولة؟ كيف تشتغل هذه النخب والسلطات المحلية؟ وهل تتمثل هذه النخب نفسها كفاعل محلي قادر على تعبئة المتاح من الموارد المادية والبشرية والإمكانات القانونية الموضوعة رهن إشارتها؟ هل للقرار المحلي المنتج للسياسات العامة المحلية منطق وآلية اشتغال خاصة به، وفي استقلال عن منطق والية اشتغال القرار العام الذي يبلور أو ينتج للسياسات العامة الوطنية أو المركزية؟ هل المتاح من الموارد المادية والبشرية كاف لتمكين هذه النخب من بلورة سياسات عامة محلية، واتخاذ قرار محلي؟ هل المستوى الثقافي في ظل القوانين الحالية يسمح بالتخلي لفائدة هذه النخبة عن تدبير الشأن العام المحلي؟

ماهي استراتيجية التواصل عند هذه النخبة المحلية؟ كيف يمكن دراسة وتحليل السياسات العمومية المحلية؟ ما هي الآليات والمناهج والمفاهيم التي يمكن توظيفها لتحليل السياسات العمومية المحلية؟ من خلال طرح هذه الإشكالات والتساؤلات، يمكن إبراز عنصرين أساسيين في تناول موضوع السياسات العامة في ارتباطه بمفهوم المحلي: العنصر الأول؛ له ارتباط بالإطار النظري والمفاهيم.

أما العنصر الثاني؛ فله ارتباط بالإطار المنهجي. وهذين العنصرين في ترابطهما يؤديان إلى إشكالية ثلاثية الأبعاد وهي:

أولاً: السياسات العمومية المحلية وإشكالية الموضوع؛

ثانيا: السياسات العمومية المحلية وإشكالية المقرب؛

ثالثا: السياسات العمومية المحلية وإشكالية العلاقة بين المركز والمحيط.

إن تحديد موضوع الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية، دراسة في القرار المحلي بهذا الشكل؛ يتطلب الإجابة عن السؤال المرتبط بعلاقة المركزي بالمحلي، أو تحديد مدى وأبعاد وسياقات سلطة الدولة وسلطة الجماعات المحلية. فلفهم المحلي ننطلق أحيانا من المركزي ونعقد المقارنة ونقول أن المركزي هو الكل والمحلي هو الجزء من هذا الكل.

لكن مفهوم المحلي ليس بهذه السهولة؛ فهو يتميز بالغموض ويثير كثيرا من الالتباس حوله. ففي المجال الإداري يحيل إلى وحدات ترابية، وإلى شكل من أشكال التنظيم الإداري في الدولة. لكن خارج هذا الحقل العلمي المعياري، يصبح هذا المحلي إطارا أو مجالا متعدد ومتنوع الأبعاد والسياقات، يمكن تحديد معناه بالرجوع إلى المركز؛ على اعتبار أنه الإطار المرجعي. ومن خلال هذه الرؤية يمكن اعتبار المحلي مجرد إطار تنظيمي لتنفيذ السياسات العامة التي يتم رسمها على المستوى المركزي. فالسياسات العمومية المحلية تصبح مجرد تنفيذ للسياسات العامة الوطنية على مستوى الدولة؛ وبمعنى أوضح فإن السياسات العمومية المحلية، لا تعدو أن تكون مجرد تطبيقات للسياسة العامة الشمولية الوطنية؛ هنا نستنتج، ومن خلال استحضار العديد من العناصر التي يتداخل فيها الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسيروية التاريخية المرتبطة بالعديد من التجارب التي استقل فيها المحلي بتدبير شؤونه العامة المحلية؛ بحيث في؛ نجد آليات استخدمها المحلي في تدبير المغرب التقليدي أو مغرب القرى والبودي

شؤونه العامة من خلال رسم قوانينها وأعرافها، وتنفيذها ومراقبتها وتتبعها وتقييمها وإدخال إصلاحات مواكبة عليها للاستجابة لمطالبه ومشاكله الاجتماعية المحلية. ومن ذلك نجد في عهد التدبير في إطار ما أطلق عليه بلاد "السبية" والتي، إن لم تكن تعترف بالسلطة الرمزية للسلطان، فهي تعترف له بالسلطة الدينية كأمر للمؤمنين في ذلك العهد، إلا أنها شكلت نواة للتدبير المحلي بشكل ديمقراطي ومستقل عن تدخل الدولة. إذ نجد عدة مفاهيم وأفكار هامة

تم توظيفها لتدبير الشؤون العامة المحلية على مستوى كل مدشر أو دوار أو قبيلة أو منطقة. لذلك كان النقاش خلال الستينات بمجلس المستشارين، يروم تقسيم البلاد إلى جماعات محلية على الطراز الفرنسي، على مستوى كل مدشر أو دوار وقبيلة أو منطقة؛ على اعتبار أن لكل واحدة خصوصياتها المستقلة، مع إعطاء تعريف وتحديد لكل جماعة ومراعاة خصوصيتها. غير أن السلطة كان لها رأي مغاير، حيث تم إحداث وحدات إدارية تابعة للدولة على نفس الشاكلة وتطبق عليها نفس القوانين والأنظمة دون مراعاة الخصوصيات المختلفة لهذه أو تلك .

المجتمع المغربي التقليدي، تميز بأنماط تدبير جماعي تتم عن وجود فكر التدبير للشؤون المحلية بشكل مستقل عن تدخل الدولة؛ خاصة في بلاد السبيبة، التي إذا تجاوزنا المعنى القدحي للكلمة، فإنه شكل من أشكال التدبير المحلي لشؤون الأهالي؛ من خلال بنية مسيطرة ومجتمع تراتبي؛ حيث نجد سيادة مفاهيم تمثل التضامن في شقيه: تضامن الضرورة والندرة، وتضامن الوفرة المحلية والأليات التي يتم من خلالها التواصل واجتماع "الجماعة"، من أجل تدبير شؤون القبيلة والدوار والقصر أو المدشر، كتجمعات شكلت الإرهاصات الأولى لبروز الوحدات الإدارية.

هذه المفاهيم تسود كثيرا في الجنوب والجنوب الشرقي والبادية المغربية، كمعطى أصلي يشكل محورا ومرجعية اساسيا لفهم المغرب العميق والحقيقي، وليس المغرب المزيف من خلال المدن الحديثة المدارة بأحزمة دور الصفيح، وسيادة ثقافة واقتصاد الدراويش، والباعة الجائلين بالشوارع والأزقة. والتي لها حمولة ورصيد تاريخية في أعمال المقاربات التشاركية والفكر التعاوني في تدبير الشؤون اليومية المحلية. حيث تتولى النخبة التي تدير الشأن المحلي وتتخذ القرارات التي تهم شؤون القبيلة، وتتشكل من زعيم أو رئيس القبيلة، الذي يتم اختياره من لذن شيوخ القبائل؛ حيث يتم البث في العديد من القضايا محليا دون وصولها إلى ردهات المحاكم، وما يتطلب ذلك من مساطر طويلة الأمد، الشيء الذي لا يقبل به الناس خاصة، اذا تعلق الامر

بالترامي على الأرض أو الشرف؛ الأولاد أو المال، التي تعتبر قضايا عرض، يحدد فيها الأفراد حياتهم.

يظهر أيضا النزاع والتناظر حول الأرض بحيث إن الترامي عليها يمثل قضية عرض أيضا، فتراب الجماعة الذي هو تحت رعاية زعيم القبيلة أو "كبير القوم" الذي يحافظ على سيادة أراضي الجموع، ويمارس سلطة على مجال اجتماعي محدد، والذي يجب حمايته من اغتصاب جماعة أخرى، بمناسبة محاولتها التوسع على حساب تراب جماعة أخرى، مما يؤدي إلى تبادل العنف وتحدي الآخرين . هذه المجالس هي عبارة عن "محاكم" تصدر احكاما تسمى ب "النصاف" او الإنصاف، من خلال الحكم بالغرامة على من تبث تورطه في قضايا معينة، اما تجاه فرد بعينه، او تجاه الجماعة. وطريقة البث في القضايا تتم من خلال عرض النزاع على احد الاشخاص الذين يتميزون بالورع والذكاء والدهاء والأخلاق والمروءة، ولا يعرفون طرفي النزاع: حيث ينقل البهم موضوع النزاع، دون ذكر اسم الاطراف، فقط موضوع النزاع، وبناءا على جرد تلك المعطيات يتم اعطاء وإبداء الرأي حول المشكل او النزاع المطروح الذي قد يتم استئنافه من قبل من بهمه الامر؛ حيث يعرض مرة اخرى وبنفس الكيفية على جهة اخرى محايدة لتبدي رأيها فيه وهذه المرة يصبح ملزما للأطراف وقد- حاز قوة الشيء المقضي به- بالبحث في المخيال السياسي والاجتماعي لساكنة درعه، نجد أن التدبير المحلي من خلال رسم السياسات العمومية المحلية واتخاذ القرار المحلي، هو مجرد أسلوب حديث في تدبير الشؤون العامة المحلية؛ ذلك أن إرهابات للتدبير المحلي؛ من خلال توظيف آلية التناوب والتعاون الجماعي في القيام ببعض الالتزامات، كان موجودا منذ القدم بهذه المناطق بشكل تقليدي صارم وأكثر ديمقراطية من الشكل الحالي. للقانون والتشريع؛ ولنحرب بعض المفاهيم السائدة مثلا: "توله"

و"تادولة"، مفاهيم لها امتداد تاريخي ووأبعاد وسياقات حضور مكثف في المخيال الاجتماعي للقبائل، خاصة بالجنوب الشرقي من المغرب، وهذه المفاهيم تحيل إلى التوالي أو التناوب في إدارة وتدبير شؤون القبيلة أو التجمعات السكانية، خاصة: في الرعي، في الإشراف على توزيع

الماء، في إطعام فقهاء المساجد، وبشكل دوري من خلال تناوب أفراد هذه الفخدة أو تلك في التدبير والإشراف على مصالحهم، و"تادولة أو توله" واجب لا يمكن التحلل منه، وعليك أن تقوم به على أحسن وجه، تحت مساءلة ومراقبة أعيان القبيلة وباقي أفرادها، الذين ينزلون العقاب في حق المخالف الذي لم يدبر ما أنيط به على أحسن وجه، أو بدره، كأن يترك القطيع يأكلها الذئب أو يترك المخزن: "دار القبيلة" يتعرض للضياع والتلف، وقد تذهب أبعد من ذلك إلى تحميله المسؤولية التاريخية، كمقاطعة أفراد الفخدة، أو إقصائها من تولي مهام أخرى في القبيلة، كشغل منصب مقدم أو جراي أو شيخ، أو أن يكون أحد كبار القبيلة أو ممثلها في علاقتها بالقبائل الأخرى. وهو نفس الأمر في الوقت الحالي حيث عقاب المرشح للانتخابات بعدم التصويت لصالحه لكونه لم يدافع عن مصالح القبيلة داخل المجلس في الفترة الانتدابية السابقة.

هذا وبشكل أكثر حداثة نجد لجوء المشرع المغربي، انطلاقاً من هذه الإرهاصات إلى تقنية النقابات الجماعية المحلية كآلية للتعاون اللامركزي، ومجموعة الجماعات المحلية. وقد ساهمت الأليات المواكبة في ترسيخ الديمقراطية المحلية من خلال تعبئة الجهود من أجل تحقيق مشاريع تتجاوز قدرة جماعة لوحدها، وفي هذا الإطار، نجد حتى المناظرات الوطنية المتتالية اتخذت كشعارات لها هذه المفاهيم: كالتمشارك والتمازج والتطابق والتكامل والتضامن والتعايش كمبادئ تحكم التدبير المحلي.

الاشتغال على المحلي في علم السياسة بالولايات المتحدة الأمريكية، قد تجاوز حدود إشكالية الموضوع، إلى بلورة نظريات معرفية لتفسير القرار المحلي ورسم السياسات العمومية المحلية . وهنا نستحضر احد الباحثين وهو عالم السياسة روبرت الان دال الذي قام بدراسة حالة مدينة صغيرة في إطار بحثه: من يحكم؟ أو من يقرر على المستوى المحلي للمدينة؟ هل النخبة لوحدها هي التي تحكم أو تقرر ؟ أم أن هناك قوى أخرى داخل النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي المحلي تشكل متغيرات أساسية تؤثر بشكل أو بآخر في بلورة القرار المحلي على مستوى مدينته؟، ولفهم المتغيرات وديناميكية المجتمع المحلي لا بد من فهم نسق

أو فضاء النخبة المحلية الفاعلة فيه. وللإجابة على السؤال: ما هي مراكز القوى الأساسية في عملية صنع القرار، والتي تمسك بخيوط الشأن السياسي المحلي، وهل هذه المراكز متعددة أم أنها مركزة في عدد قليل بهمن على مجمل توجهات السياسة العامة المحلية؟ تطلب من بعض الباحثين دراسة قرارات تخص بعض القطاعات والمجالات الاجتماعية كالصحة، التعليم، التعمير، البنيات التحتية، التجهيزات، أي البنيات المحلية. قام روبيرت الأن دال سنة 1961 بدراسة حالة مدينة صغيرة تسمى نيوهافن "بولاية كونيتيكت" بالولايات المتحدة الأمريكية حول القوى السياسية والاجتماعية المحلية المؤثرة في السياسات العمومية المحلية والقرار المحلي، على مستوى هذه المدينة، فتوصل من خلال رصد تطور هذه القوى، أنها خضعت لسيطرة عدد قليل من الأسر الغنية، التي استحوذت على سلطة القرار المحلي بهذه المدينة، وذلك خلال القرن 19.

إلا انه لاحظ خلال القرن 20 وجود عدة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، ناتجة عن النمو السكاني ومستويات التحضر والإنتاج والتصنيع وتنامي مستويات الوعي في صفوف المهاجرين، أدت إلى إعادة توزيع للقوة وسلطة النفوذ، وبروز قوى أخرى تساهم في بلورة القرار المحلي، إلى جانب العائلات الغنية التي كانت تحتكر السلطة، وهذه القوى تجلت في جماعات المهاجرين ونقابات العمال والطبقات الوسطى وغيرها، التي أصبح لها دورا فاعلا في تدبير الشأن العام المحلي، وعليه استنتج روبيرت دال، "على انه ليس هناك أية فئة أ شخص محروم من سلطة القرار المحلي؛ فكل فرد أو فئة لها وزن داخل المدينة ويساهم في اتخاذ القرار ويشارك فيه. هذا ما يمكن أن نسميه السيطرة المجهولة على المستوى السياسي، والسيطرة المجهولة على المستوى الاجتماعي، بمعنى؛ أن الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية، في شكله يعطي الانطباع على انه ديمقراطي ومنفتح على الجميع وللجميع، القادر على دخول المخاطرة ويتيح للحاق بمراكز القوة والجماعات والقدرة على التنافسية والمزيد من الاستقطاب. أما على المستوى الاجتماعي، وحتى إن لم تكن هناك مساواة في الوصول إلى القمة، إلا أن غير المحظوظين تبقى لهم القدرة على الحشد والتعبئة للوصول على الأقل والحصول، وتلبية بعض

مطالبهم الاجتماعية في غياب العنف وسيادة الاستقرار؛ بحيث إن عدو المجتمعات الرأسمالية يبقى هو التناحر إلى ما لا نهاية، أو سيادة العنف الاجتماعي والسياسي، وهذا ما لا تسمح به هذه المجتمعات، بحيث تلجأ إلى عدم تهميش رأي الأقلية وتذويب ردود أفعالها؛ من خلال الحوار وخلق التسويات السياسية بين الأغلبية والأقلية. ومحاولة تجاوز الصورة النمطية المزيفة للسياسة الرأسمالية التي تستبعد الطبقات الغير قادرة على اللحاق بمراكز صنع القرار.

على الرغم من الانتقادات الموجهة لرؤية الطرح القائلة بالتعددية، وإشراك الكل في سلطة اتخاذ القرار، والمتمثلة في كون الطبقات الغنية من رجال أعمال وساسة محنكين والطبقات المتوسطة، تبقى تتوفر على كامل الحظوظ للاستيلاء على سلطة القرار، من خلال الوصول إلى الحكم، فإن طبقات أخرى لا تستطيع ذلك لعدم توفرها على سلطة المال المتوفرة لدى رجال الأعمال، التي بواسطتها يستطيعون الحشد والتعبئة من خلال عملية التمويل، وحتى رجال الأعمال، فهم لا يساندون إلا الجمعيات والهيئات السياسية التي تتبنى مصالحهم وأفكارهم والتي تؤيد قضاياهم. إلا أنه مع ذلك يمكن القول إن التنافس يبقى شيئاً مشروعاً من أجل اكتساب القوة والوصول إلى الحكم، وإنتاج القرار أو التأثير في مصادر إنتاجه، بين كل المكونات السياسية والاجتماعية في الدولة الرأسمالية التي تفتح المجال لكل من أجل التنافس على قدم المساواة والسماح بالتصارع في إطار ديمقراطي، من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة.

نستنتج أن "روبيرت دال" عالم السياسة الأمريكي، استطاع من خلال دراسة حالة مدينة "نيو هافان" أن يؤسس لوجود سياسة عامة محلية، ووجود قرار محلي يشارك فيه الجميع. فالكل مشارك ولا وجود لفئة أو شخص محروم من التأثير في عملية صنع القرار. ووممارسة القوة الموزعة بشكل منطقي بين جميع القوى، حيث إن القرار بهذا الشكل، لا يشكل جوهرها مستقلاً بذاته، بل تتحكم فيه الطبقة الحاكمة المهيمنة على جميع القطاعات والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويوجد نوعاً من التوازن بين جميع القوى داخل المجتمع المحلي، الذي يتولى تدبير شؤونه العامة المحلية بشكل مستقل عن السياسة العامة المركزية.

إذا كان هذا هو الوضع الفقهي بالنسبة لأمريكا، فما هي رؤية الطرح بالنسبة للباحثين المغاربة؟ في المغرب يمكن القول بصفة عامة، أن التجربة لازالت في بدايتها؛ باستثناء بعض المواد والابحاث الاكاديمية على مستوى الماستر والدكتوراة ؛ ويعتبر هذا توجهها جريئاً في تناول المحلي، الذي بقي لسنين حكراً على مادة الإدارة المحلية في إطار القانون الإداري والعلوم الإدارية. فعلم السياسة انشغل بمواضيع لا تتجاوز حدود السياسات العامة. وسواء على مستوى الإجازة بكلية الحقوق أو على مستوى وحدات التكوين والبحث في القانون الدستوري وعلم السياسة؛ بقي التعامل مع المحلي على أساس أنه إحدى المواضيع للحقول المعرفية المعيارية. فما هي المناهج إذن، التي يمكن تطبيقها أو تناول موضوع السياسات العمومية المحلية والقرار المحلي عليها وفي إطارها؟

لائحة المراجع

- *براش ابراهيم: البحث الاجتماعي قضاياه، مناهجه، إجراءاته. منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، سلسلة الكتب، عدد: 10، سنة 1994.
- * عمر أفا: مدينة أكادير، من نظام الأعراف القبلية إلى نظام الجماعات المحلية. أعمال الندوة الدولية التي عقدت بأكادير أيام 23، 22 و 24 فبراير 2000 في موضوع " أكادير، الذاكرة وتحديات المستقبل نظمتها شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، تتسابق حسن بنحليمة. جامعة ابن زهر، 2004.
- *الغالي محمد: التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة في المغرب، 1984-2002 سنة 2006.
- *الأسعد محمد: المجال السياسي المحلي ومسألة التدبير المحلي للجماعة الحضرية الإدريسية بمدينة الدار البيضاء: دراسة في الجغرافيا السياسية. المدينة المغربية بين التدبير المحلي والتنظيم الجهوي: أعمال الملتقى الوطني الثالث للباحثين في جغرافية المدن المنعقد بالرباط يومي 24 و 25 أكتوبر 1997 الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سنة 2000.

* اللواتي المصطفى: التدبير الإداري للشأن العام المحلي، التنظيم الهيكلي الإداري للجماعات المحلية. الرشيدية. مطبعة تافيلالت. سنة 2000.

* أشركي محمد: البرلمان والإدارة. الإدارة العمومية والتغيير. أفريقيا - الشرق. الدار البيضاء، 1989.

أكنوش عبد اللطيف: المخزن المغربي وامتداداته المحلية قبل سنة 1912، المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912. الجزء الأول الجامعة الصيفية المحمدية 1987.

* إبراهيم عبد الله: صمود وسط الإعصار محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير. الطبعة الثانية سنة 1976. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

* العمراني مولاي أحمد: اقتصاد المغرب من خلال برنامج التقويم الهيكلي. نشر البديع 1995.

* البكريوي عبد الرحمان واخرون: السياسات الحضرية المغربية. أعمال الندوة المنعقدة بالبيضاء 1994. الشركة المغربية للطباعة والنشر 1994.

* المهدي بنمير: اللامركزية والشأن العام المحلي، اية آفاق في ظل المفهوم الجديد للسلطة؟ سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية. اصدارات المنتدى الجهوي لتنمية الجماعات المحلية وهيئاتها المطبعة والوراقة المطبوعة سنة 2000.

* بن خلدون عبد الرحمان: المقدمة. ضبط محمد الأسكندراني دار الكتاب العربي بيروت سنة 1998.

بوجمعة بوعزاوي: توزيع الاختصاص بين الجماعات المحلية: تداخل أم تكامل؟ أشغال الندوات المنظمة خلال سنة 2005. وزارة الداخلية. المديرية العامة للجماعات المحلية، الرباط 2006.

* بنمير المهدي: الجماعات المحلية والممارسة المالية بالمغرب: المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 1994.

*بن علي ادريس: الدولة وعملية اعادة الانتاج الاجتماعي بالمغرب، حالة القطاع العمومي - جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب- .ترجمة نور الدين سعودي. افريقيا الشرق. الطبعة الثانية 1994.

* عبد العزيز شيما ابراهيم: الإدارة العامة. الدار الجامعية للنشر ببيروت 1983

* عبد الرحيم العطري: صناعة النخبة بالمغرب. المخزن والمال والنسب والمقدس. طرق الوصول الى القمة. دفاتر وجهة نظر الطبعة الاولى 2006.

لائحة المراجع باللغة الأجنبية

* Amine ben Abdellah Mohamed : les prérogatives de l'Etat dans le recoure pour excès de pouvoir. imprimerie le littoral, rabat, 1981.

*Alaoui Mohammed: le rapport élu local et gestionnaire de la ville : cas de la commune de Fès – Agdal des métiers pour une gestion urbaine rénovée. institut national d'aménagement et d'urbanisme. Rabat : harmattan, .2003

* Alain Faure, gilles pollet et Philippe Warin : la construction du sens dans les politiques publiques : débats autour de la notion de référentiel. le harmattan, paris. 1995.

*Albert Arseguel et Azzedine Bouslah: désengagement de l'Etat et réorientation des politiques publiques en matière sociale. Tunis : faculté de droit et des sciences politiques, 2000.

* Baduel pierre robert : Etats, territoire et terroirs, la production de l'espace au Maghreb. Edition Cnrs, paris, 1985.

* Basri Dris: l'administration territoriale, l'expérience marocaine,

bordas, paris, 1990.

* Basri dris : la décentralisation au Maroc, de la commune a la région, 1ere édition. Nathan paris, 1994.

* Bourdin Alain : la question locale. puf, 1ere édition, paris, 2000.

* Ben Salem Himich : au pays de nos crises, essai sur le mal marocain. Afrique orient, 1997.

* Bidegarai Christian : l'Etat autonome : forme nouvelle ou transitoire en europe ? economica, 1994.

m benoit jean : le statut des élus locaux paris : Dalloz, 1993 m Belhoucine

dris : le transfert des pouvoirs aux élus locaux. actes du colloque national sur les collectivités locales, Marrakech, 1977 [organise par le ministère de l'intérieur] Maroc, 1978.

* Benhaddou Ali: Maroc : les élites du royaume, essai l'organisation du pouvoir au Maroc, l'harmatan, 1997. a Bourdieu pierre: raisons pratiques sur la théorie de l'action. essai points, 1996.

* Chikhaoui Said: politique publique et société : essai d'analyse de l'impact des politiques publiques sur l'artisanat au Maroc rabat : faculté des lettres et des sciences humaines, 2002.